مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد (07) /العدد (2)، ديسمبر 2020، ص.ص:62-80

التصنيع والنمو الحضري بين التجربة الغربية وواقع الدول النامية – الجزائر نموذجا

Industrialization and urban growth between the Western experience and the reality of the Third World countries – Algerian model

مومن رضوان*[1]

[1]**جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله ، الجزائر،** radhouane.moumene@univ-alger2.dz

تاريخ الاستلام:2020/09/17 تاريخ القبول:2020/10/19 تاريخ النشر:2020/12/15

ملخص:

انطلاقا من الجدلية المستمرة حول علاقة التصنيع بالنمو الحضري. من ناحية كونهما ظاهرتين اجتماعيتين متلازمتين وجب توظيفهما لخدمة وترقية الدول والمجتمعات. وعلى اعتبار أن العالم الحديث مقسم إلى دول متقدمة وأخرى سائرة في طريق النمو. وبالنظر للسبق التاريخي والسبق الاقتصادي التكنولوجي الذي حققته الدول المتقدمة التي كانت سباقة بمعنى الكلمة. سواء من ناحية التطور الاقتصادي أو الخدماتي أو التكنولوجي، فقد منحها ذلك الأسبقية فيما يتعلق ب تنظيم المدن والحياة الحضرية ، وتمكنت من تقديم نماذج راقية من المدن العصرية التي كانت حصيلة تجارب هامة.

لذلك فإننا سنتوجه إلى إجراء نوع من المقارنة بين تجربتي العالم المتقدم والعالم الثالث في هذا الميدان الهام الذي يعكس بصورة جلية حقيقة المستوى الحضاري والمعيشي للدول والأمم. من حيث الآثار التي خلفها التصنيع كعملية اجتماعية على المدن وصور الحياة الحضرية من جهة ، وتسليط الضوء على واقع هذه الآثار بصفة خاصة في الدول النامية التي وجب عليها الاستفادة من الخبرات والسبق الزمني للدول المتقدمة .

الكلمات المفتاحية:التصنيع، الصناعة، النمو الحضري، التحضر.

ترميزJEL : L16، L52، L69

Abstract:

Based on the ongoing debate about the relationship of industrialization and urban growth. In terms of being two interwoven social phenomena, they must be employed to serve societies. considering that the modern world is divided into developed and third world. In view of the historical precedent and the technological economic precedent achieved by the developed countries, which were proactive in the sense of the word. Whether in terms of economic, service or technological, this gave it precedence with regard to organizing cities, and it was able to present high-end models of modern cities that were the outcome of important experiences.

We will direct a comparison between the experiences of the developed world and the third world in this important field, which clearly reflects the reality of the civilization and living standards of countries. In terms of the effects left by industrialization as a social process on cities and images of urban life, and highlighting the reality of these effects in particular in the third world that had to benefit from field experiences and the time precedence of developed countries.

Keywords : Industrialization, Industry, urban growth, urbanization

JEL Classification Codes: L16, L52,L69

* **المؤلف المرسل**

1. مقدمة:

رغم ما تشهده البشرية من تحولات جذرية وتطورات سريعة على جميع الأصعدة، إلا أن المتتبع والمشاهد لحالة المدن والمراكز الحضرية في بلادنا يجد أنها لازالت تعاني من الكثير من المشكلات. أين لمسنا نوعا من التكرار وارتكاب نفس الأخطاء التي وقعت فيها دول لها أسبقية علينا في مجالي التصنيع والتحضر.

هذه العلاقة التي تبدو بسيطة في ظاهرها قد تنجر عنها مجموعة من الآثار السلبية التي لاحصر لها، بداية بالحراك السكاني والهجرات الريفية نحو المدن وما ينجر عن ذلك من اكتظاظ في المدن وبروز مشكلات السكن وعدم كفاية المرافق والخدمات ... وصولا إلى المشكلات البيئية وغيرها من المشكلات .

وبالنظر للعلاقة الإرتباطية الأكيدة فقد أضحت كل من عمليتي التصنيع والنمو الحضري تمثلان عمليتان اجتماعيتان لهما بالغ الأثر في المجتمعات البشرية. لذلك فقد وجب استثمار هذه العلاقة للسير نحو التقدم والازدهار. وليس الخضوع للآثار السلبية التي تخلفانها، وذلك من خلال استثمار هذه العلاقة وتوجيهها بما يخدم أهداف الدول والمجتمعات لترقية الحياة البشرية.

ورغم أسبقية الدول المتقدمة على الدول النامية في مجالي التصنيع والنمو الحضري، ورغم المجهودات المبذولة من طرف هذه الدول لتجاوز الآثار السلبية المرتبطة بالعلاقة الطردية بين الظاهرتين. إلا أننا نلاحظ استمرارية وتكرار نفس الأخطاء في الدول النامية ومنها الجزائر. كأنه أمر حتمي أن نسير على نفس الخطى دون الاستفادة من خبرات الدول والأمم في هذا المجال.

إن العالم يسير في حركة من التطور والنمو التي تقتضي ضرورة مسايرة العصر بكل ما تتطلبه الكلمة من معنى، خاصة في الاتجاه إلى تنظيمات جديدة تتعلق بالحياة الحضرية بصفة خاصة بحكم الثورة الحضرية التي لم يعرف لها العالم مثيلا. ووصل الأمر حدود المدن الذكية ذات التركيبة السكانية والخدماتية والاقتصادية المغايرة تماما لما نعرفه اليوم.

والملاحظ لواقع الحياة الحضرية ونمو وتطور المدن في مجتمعات الدول المتقدمة ومجتمعات دول العالم الثالث يلاحظ حجم الاختلاف والتفاوت بينهما. فنجد أن الفوارق تتزايد يوما عن يوم، عوض استثمار التجارب الغربية لخدمة أهداف التنمية الحضرية في مجتمعاتنا .

1.1. الإشكالية:

مما سبق نطرح التساؤلات التالية:

- ما حقيقة الارتباط بين ظاهرتي التصنيع والنمو الحضري؟
- هل استفادت الدول النامية من الخبرات والتجارب السباقة في هذا المجال؟

2.1. الفرضيات:

- توجد علاقة ارتباط وثيقة بين عمليتي التصنيع والنمو الحضري على اختلاف المنطق الجغرافية والمجالات الزمنية.

- هناك تكرار لنفس الأخطاء التي وقعت فيها الدول السباقة نحو التصنيع من طرف الدول النامية، رغم محاولات الاستفادة من التجارب والخبرات السابقة للدول المتقدمة، إلا أنها لا تعدو إلا أن تكون نظرية لا أثر لها على أرض الواقع.

3.1. أهداف البحث:

يتلخص الهدف الأساسي في محاولة تقديم رؤية سوسيولوجية مقارنة بين تجربة الدول المتقدمة وتجربة الدول النامية في ميدان المدن والحياة الحضرية، ومحاولة توجيه الأنظار نحو ضرورة الاستفادة من خبرات الدول السابقة دون الوقوع أو تكرار نفس الأخطاء.

إضافة إلى:

- تحديد السياق التاريخي لتجارب الدول في مجالي التصنيع والتحضر.
- محاولة تقديم إطار نظري وإطار مفاهيمي حول متغيرات الدراسة.
- تشخيص أهم الأخطاء والمشكلات التي أنتجتها سياسات التوطين الصناعي في الدول النامية وفي الجزائر بصفة خاصة.
- إبراز السياق التاريخي لتجارب التوطين الصناعي في الدول النامية وفي الجزائر بصفة خاصة.
- محاولة توفير إطار نظري وفق رؤية سوسيولوجية علها تكون أرضية ينطلق منها في عمليات الحوكمة والتسيير.

2. تحديد المفاهيم:

1.2. مفهوم التصنيع:

يرتبط مفهوم التصنيع بالصناعة ، ويعني سياسة توظيف الصناعة من أجل تنمية المجتمع، في إطار مخطط التنمية العام. بحيث تعطي الأهمية لقطاع الصناعة (محمد الدقس، دون سنة النشر،ص 239) .

أو هو عملية توجيه الصناعة ، أو صناعة موجهة نحو تحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية وسياسية(حسن الساعاتي، 1980، ص 4).

كما يعرف بأنه أحد الأنشطة الاقتصادية التي تهدف لتنمية الاقتصاد العام للمجتمع،عن طريق استخراج أو إنتاج أو استيراد الخامات وتحويلها إلى سلع إنتاجية واستهلاكية(السيد عبد العاطي السيد، 1996، ص44).

والتصنيع كذلك هو سياسة اقتصادية شاملة ذات أهداف اجتماعية وسياسية ترسمها الدولة في شكل تخطيط متدرج التنفيذ، تشتمل على تنمية جميع القطاعات الاقتصادية للمجتمع(حسن الساعاتي، 1980، ص3).

وتعرفه لجنة التنمية الصناعية التابعة لهيئة الأمم المتحدة بأنه: عملية تطوير اقتصادي، يعبأ في ظلها الجانب المتزايد من الموارد القومية من أجل تطوير الهيكل الاقتصادي المجهز بتقنية حديثة وبقطاع تحويلي ديناميكي يملك وينتج وسائل الإنتاج وسلع الاستهلاك، ويحقق التقدم الاقتصادي والاجتماعي(محمد الدقس، دون سنة النشر، ص 59).

كما يقصد بالتصنيع عملية تنمية تستخدم فيها العلوم التطبيقية، ويمتاز بتنمية الإنتاج في نطاق واسع باستعمال الآلات وتستعمل فيه قوة بشرية عاملة متخصصة(حسن الساعاتي، 1980، ص 3).

وفي الجزائر اتخذ مفهوم التصنيع مدلولا خاصا منذ الاستقلال.واعتبر بمثابة ثورة جديدة ضمن اختيارات البلاد الاشتراكية آنذاك .فهو يرمي لإحداث تغييرات عميقة في اقتصاد البلاد للانتقال من اقتصاد تقليدي زراعي إلى اقتصاد عصري تتكامل فيه الأنشطة المتميزة ، باعتماد المناهج الصناعية في جميع القطاعات(جبهة التحرير الوطني، 1976، ص 116).

2.2. مفهوم النمو الحضري:

النمو:يقصد به التزايد، و التزايد في الشيء أي ما يضاف إليه(بدوي أحمد زكي، دون سنة النشر، ص6).

وعليه يشير **النمو الحضري** إلى عملية زيادة عدد سكان المدن مقارنة بعدد سكان الأرياف بطريقتين(عبد المنعم شوقي ، 1976، ص 23): الزيادة الطبيعية: ممثلة في عدد المواليد ناقص عدد الوفيات. والهجرة الريفية ممثلة في انتقال سكان الأرياف نحو المناطق الحضرية.

كما يمثل النمو الحضري جملة من التغيرات التي تتعرض لها أنماط و أشكال الأنشطة الاجتماعية التي يؤدي تزايدها إلى نمو و توسع حضري(أحمد بوذراع، 1989، ص 33).

وترى احدي وثائق اللجنة الاقتصادية لآسيا و الشرق الأقصى بأن ظاهرة النمو الحضري تتلخص في العملية التي يميل الناس بمقتضاها إلى التمركز في تجمعات حضرية(غريب سيد أحمد، 2006، ص 21).

ونقصد بالنمو الحضري في دراستنا عملية تزايد أعداد سكان المدينة مقابل سكان الأرياف عن طريق الهجرة نحوها نتيجة الميل إلى التمركز في منطقة حضرية للاستفادة من كل ما تتمتع به من مزايا حضرية وبصفة خاصة في مجال توفير العمل ومصادر الرزق.

3. المراكز الحضرية مهد العمليات الصناعية:

يرى "ابن خلدون" أن الصناعة تمثل ظاهرة حضرية بالأساس، ذلك أنها تبنى على أسس علمية وتصرف فيها الأفكار و الأنظار. ولا يتأتى ذلك إلا لأهل الحضر. وهي كذلك تابعة للطلب عليها فهي من دواعي الترف وذلك أيضا يخص أهل الحضر. ويقول " إن الصنائع مركبة وعلمية تصرف فيها الأفكار والأنظار لذا لا توجد غالبا إلا في أهل الحضر" (محمد بومخلوف، 2002، ص 98).

ويؤكد أن التمدن غاية للبدوي، وأن عمران البادية ناقص عن عمران الحضر، وأنه كلما زاد العمران زادت الأعمال وزاد الترف، "...والحضارة تتفاوت بتفاوت العمران فمتى كان العمران أكثر كانت الحضارة أكمل". وان الحضر هم نتاج اتساع أحوال المعاش مما يدعوهم إلى السكون والدعة واستكثار الأقوات والملابس والتأنق واختطاط المدن والأمصار للتحضر، والذين ينتحلون في معاشهم الصنائع –التي تكتمل بكمال العمران الحضري وكثرته، والتي ترسخ في الأمصار برسوخ الحضارة وطول أمدها– ومنهم من ينتحل التجارة ... وغيرها كالخياطة والحدادة (ابن خلدون، 2007، ص 405 إلى 407).

لقد أكد ابن خلدون على أن بداية ظهور الصنائع إنما تأتي بانتقال المجتمع من الاكتفاء بالضروريات إلى البحث عن الكماليات والتي تمثل خاصية من خصائص أهل الحضر. ويقول " إذا تمدنت المدينة وتزايدت فيها الأعمال ووفت بالضروري وزادت عليه فيصرف الزائد من المعاش في الكماليات...وعلى مقدار عمران البلدان تكون جودة الصنائع " (محمد بومخلوف، 2002، ص 104) .

وعليه فالصناعة ظاهرة حضرية. فهي من دواعي الحضر ولا تظهر أو تنمو إلا في أهل الحضر. ذلك أن البيئة الحضرية تجسد مناخا مساعدا على ظهور الأفكار وانتشارها وانتعاشها من جهة أولى. إضافة إلى حاجة التجمع الحضري إلى الصناعة من جهة ثانية. فالمجتمع الحضري هو مجتمع متفتح يبحث عن كل جديد وكل ما له شان في تحسين وتطوير أساليب الحياة وأنماط الاستهلاك.

و قد عبرت الكثير من الدراسات الحديثة على أن نمو الصناعة وجودتها مرتبط بنمو الطلب عليها وبذوق السكان المستهلكين لمنتجاتها. إذ تتميز المجتمعات الحضرية بالعمل الخلاق وبعدم اكتفائها بما تقدمه الطبيعة بل تقوم بعمليات تغيير فيها للحصول دوما على الأفضل . كما تتميز بغلبة الروح المادية على أفكار أفرادها ومواقفهم والذين هم في رحلة دائمة للبحث عن أفضل الفرص للحياة والرفاهية وهو ما يجسده التصنيع (عبد المجيد عبد الرحيم، 1976، ص 193).

لذلك فإن عملية التصنيع في بداية انطلاقها بحثت عن أحسن الأماكن للتوطن بها حسب توفر الشروط التي تسمح لها بالنمو و الانتشار. والتي وفرتها المدن والمراكز الحضرية التي تمثل حقيقة مراكز إشعاع فكري، الذي يعمل على توفير أرضيات للابتكار الذي هو غاية أهل المدن الباحثين عن الكماليات.

إذ يقوم النظام الصناعي على ثلاثة دعائم أساسية لا تضمنها إلا المراكز الحضرية وتتمثل في مصادر الطاقة، والقدرة الفنية للعمال وفلسفة الناس في الحياة و معتقداتهم ومواقفهم وأنماط استهلاكهم لما يوفره التصنيع من منتجات (محمد عباس ابراهيم، 1986، ص 10).

لذلك فقد ارتبطت الصناعة بالمراكز والمناطق التي تضمن توفر مصادر الطاقة والحركية التجارية والقطاع الاستهلاكي العريض الذي يضمن استهلاك مختلف ما يقدمه التصنيع من منتجات. إضافة إلى توفر القوى العاملة الكمية والنوعية. هذه القوى التي تتطلب خدمات معينة ومناطق للسكن وغيرها. وكل ذلك لا يتوفر إلا في المجالات الحضرية التي تخدم وتوفر أحسن الشروط للعمليات الصناعية (عبد الغني عادل، سهام صديق خروفة، 2008، ص 33).

وعليه فقد ظهرت الصناعة في المجالات الحضرية وبها توطنت وتطورت تماشيا مع أسلوب الحياة الحضرية وخصوصيات أهلها.

4. النمو الحضري كظاهرة صناعية:

من النتائج التي تمخضت عنها الحضارة الإنسانية الحديثة اتجاه العالم نحو التصنيع. لما له من النتائج الهامة على المجتمعات والأفراد. فالمجتمعات الصناعية هي أقوى المجتمعات وأغناها وأكثرها تمتعا بالحياة الحضرية التي أصبحت من أهم خصائص المجتمع الحديث.

وقد ذهب الكثير من رواد الدراسات الحضرية إلى أن نشأة المجتمعات الحضرية الحديثة اقترنت بوجود النشاط الصناعي وتطوره. وذلك لشدة الارتباط بين التحضر والتصنيع. حيث يقررون أن نمط التحضر المعتمد على النشاط الصناعي هو مرحلة تالية لنمط التحضر التقليدي وأنه يؤدي بالمجتمعات إلى التحول إلى خصائص أكثر انفتاحا وتطورا وحداثة (محمد عباس ابراهيم، 1986، ص 53).

واعتبر كثيرون أن التصنيع مثل عامل أساسي في نشأة ونمو وتوسع المجالات الحضرية، حيث استعمل كأداة فعالة لتنفيذ السياسات المتعلقة بتوجيه وتنظيم نمو المجالات الحضرية بسبب ما يؤدي إليه من تحول اجتماعي واقتصادي بالمناطق التي يصيبها (محمد بومخلوف، 2002، ص 9).

فالتصنيع يؤدي إلى إيجاد تجمعات سكانية قريبة من المصانع بتجميع الأعداد الكبيرة من العمال والموظفين في مكان محدود نسبيا. فهو عامل من عوامل نشأة المحلات السكنية السريعة النمو وعاملا أساسيا من عوامل نموها. وهو سبب قوي من أسباب عمران المدن ونموها مساحة وسكانا. ومثال ذلك ما حدث مع انطلاق الثورة الصناعية وحركة اكتشاف المواد الخام حيث تشكل نظام جديد يتمثل في نظام المصنع الذي يتطلب أعدادا كبيرة من العمال فهو لا يكتفي باستخدام العمال من ذات المجتمع فقط، بل يفتح المجال أمام أفراد آخرين خصوصا إذا تعلق الأمر بعاملي القدرات والكفاءات الفردية (محمد بومخلوف، 2002، ص 9) وهنا ظهرت الكثير من المدن بداية بتوطن الشركات والمصانع الإستخراجية إلى إقامة شبكات الطرق والمواصلات ثم إقامة نقاط للتوزيع. ثم إلى الاتجاه نحو تأسيس المراكز الخدماتية التي تحتاجها الطبقة العمالية كالمراكز الصحية والتجارية والمحلات السكنية ... والنتيجة أن تحولت هذه المناطق إلى مراكز حضرية تزخر بالحياة والحركة والعمران.

ومنه فقد مثل العمران الحضري الحديث بحق ظاهرة صناعية لسببين اثنين:

- أولهما يتمثل في المناصب والوظائف التي يوفرها التصنيع لما يحتاجه من يد عاملة كمية ونوعية وما تتطلبه هذه الأخيرة من مستوطنات للعيش فيها.
- وثانيهما الحركة الاقتصادية التي يبعثها بسبب ما يتبعه من خدمات إدارية وحركة تجارية بحكم الترابط الوثيق بين النشاطات الاقتصادية و الخدماتية وما يبعثه ذلك من نمو سكاني و عمراني للوسط الصناعي.

إضافة إلى انه وبحكم بحث الإنسان دوما عن الأفضل فقد كان ذلك دوما سببا في حراك وهجرات سكانية كبيرة نحو المراكز الصناعية الحضرية، بحكم توفرها على أفضل الخدمات، وتوفيرها لمناصب العمل.

فبالنسبة للأفراد يمثل التصنيع موردا من موارد الرزق بما يوفره من مناصب عمل توفر الأجر والحياة الكريمة، فهو يمثل عملية استقطاب للقوى العاملة بصفة متزايدة ومستمرة بتزايد واستمرارية الصناعات. لذلك يصبح النمو العمراني والسكاني والحضري أمرا مؤكدا (محمد بومخلوف، 2002، ص 22).

وينعكس التصنيع كذلك في ارتفاع مستوى معيشة الفرد في المدينة الأمر الذي يجعلها مركز جذب لأولئك الراغبين في تحسين ظروف وأنماط معيشتهم بالحصول قبل كل شيء على عمل مستقر ومنتظم وأجر ثابت وكاف يضمن ذلك. سواء بالعمل في القطاع الصناعي أو قطاع آخر من خلال الفرص المتزايدة في المراكز الحضرية بحكم الجاذبية المتبادلة بين التصنيع ومختلف الأنشطة الاقتصادية و الخدماتية.

وعليه فالنمو الحضري مرتبط بالتصنيع الذي يعتبر عاملا أساسيا في نشأة المجالات الحضرية وتسريع نموها. وسببا قويا ونشيطا من أسباب عمران المدن ونموها السريع. وعاملا من أهم العوامل التي تحدث تغيرا دائبا في أحوالها الاجتماعية والتي تتبلور في شكل مفاهيم وقيم وعادات وأعراف وتقاليد تتداخل فيما بينها لتكوين الإطار الحضري الكلي. إضافة لكون التصنيع يمثل عملية تنمية لإمكانيات الإنتاج الصناعي وعملية تنمية لمهارات الفرد وقدراته الإنتاجية وينعكس في ارتفاع المستوى المعيشي ويؤدي إلى إثراء المجتمع كما يؤدي إلى رفع الكفاية المالية والإدارية للمناطق التي يحل بها (حسن الساعاتي، 1980، ص 6).

إن الاتجاه نحو التصنيع ليس مجرد عملية بسيطة يتم بمقتضاها التحول من نشاط إلى آخر. إنما هي تغير شامل في أسلوب الحياة والنظم الاجتماعية وأنساق القيم. كما تتصل التنمية الصناعية بالقوى العاملة والتنظيمات الاجتماعية وتقسيم العمل والدخل ... وتؤدي إلى خلق أدوار جديدة ذات طبيعة اقتصادية. وهو ما يؤكده "مانتج ناش الذي يعتبر " أن التصنيع يبعث التنمية الاقتصادية والتغير الاجتماعي ويعتبر أهم الروافد المؤدية للنمو الحضري(محمد عباس ابراهيم، 1986، ص 126).

كما لخص "شوقي عبد المنعم"أربعة نقاط تمثل جملة تأثيرات التصنيع على النمو الحضري حسب رؤيته والمتمثلة في (عبد المنعم شوقي،1976، ص 43):

- يؤدي التصنيع إلى زيادة كبيرة في أعداد سكان المجتمع المحلي.
- يؤدي التصنيع إلى زيادة الكثافة السكانية في المناطق التي يحل بها.
- يؤدي التصنيع إلى زيادة نسب سكان المدن إلى إجمالي السكان.
- يؤدي التصنيع إلى تحسين وتطوير أساليب الحياة في المناطق التي يحل بها.

وفي التجربة الحديثة اتجهت الدول والحكومات نحو سياسة جديدة تعتمد على إقامة مدن صناعية تقوم أساسا لتؤدي نشاطا صناعيا كبداية لها ثم ما تلبث أن تصبح من أهم المراكز الحضرية و الخدماتية في المناطق التي تحل بها (حسن عبد الباسط، 1982، ص 271).وكل ذلك بهدف تطبيق سياسات بعث التنمية والانتشار الحضري للقضاء على المناطق المهمشة والمناطق الفقيرة وتعميم ونشر عمليات التنمية إلى ربوع الأوطان. وذلك يمثل اعتمادا على التصنيع في نشر التنمية الشاملة.

5. العلاقة بين التصنيع و النمو الحضري:

من العلاقات البديهية في الدراسات الحضرية علاقة التصنيع بالنمو الحضري. علاقة أكدتها التجارب والبحوث الميدانية. التي على أن النشاط الاقتصادي الحديث نشاط صناعي بلا منازع. وحيث أن الإنسان هو المحرك الأول للصناعة من كونه عاملا يعتمد عليه الإنتاج ووصولا لكونه المستهلك. فإنه لا محالة من الارتباط بين التصنيع والنمو السكاني يصحبه نمو عمراني. ويرتبط النمو السكاني في أي منطقة بطبيعة الوظائف الغالبة فيها(السيد عبد العاطي السيد، 1996، ص201).

و تعتمد السياسات الحضرية الحديثة على توطين الصناعة لمعالجة المشكلات العمرانية التي ينتجها التوزيع المضطرب للسكان. والتي تسهم في تخفيف الضغط على مناطق معينة وإعمار مناطق أخرى. إذ ثبت أن المدن الكثيرة والتحضر السريع في العالم يرجع للاكتشافات العلمية والاختراعات الميكانيكية في مجال التصنيع الذي يحتل الصدارة بين عوامل النمو الحضري والتغير الايكولوجي للمدن. كما ساد الاتفاق بين مختلف الدراسات على أن التصنيع عبر مراحل تطوره هو المسئول عن انتشار وتعميق الاتجاهات الحضرية (السيد عبد العاطي السيد، 1996، ص 126).

ويرى "كوترل" أنه تم توطين العمليات الصناعية في المجالات الحضرية للاستفادة من مزايا هذه المجالات التي أثرت بصفة كبيرة على التوزيع والانتشار الصناعي. ثم ما لبثت هذه العمليات تترك آثارها واضحة على المجالات التي استوطنتها، فالتصنيع يؤدي إلى خلق وتنمية الكثير من المهن التي لم تكن معروفة من قبل فيزيد من جاذبية المدن للسكان ويقول: "يزداد النمو الحضري بازدياد المصانع التي يؤدي استحداثها إلى تقسيم العمل ومنه إلى البحث عن أفراد مهرة ومتخصصين، كما انه يمنح فرصا جديدة وأعمالا جديدة لم توجد من قبل كاستحداث مراكز التوزيع ومراكز حفظ المنتجات... فيزيد من جاذبية المدن للباحثين عن الفرص" (حسين رشوان، 2005، ص 28).

كما ويدعم ذلك "بيار جورج" الذي يرى أن الثورة الصناعية عبر مختلف مراحلها عملت على تكوين جماعات سكانية متزايدة النمو. فمع بدايات التصنيع كانت الإمكانيات التكنولوجية محدودة ما سمح بالاعتماد على الأيدي العاملة الكبيرة العدد. مما أدى إلى انتقال أعداد كبيرة من المناطق الريفية للعمل في المناجم والورشات والسكك الحديدية والمعامل، وتجمعوا حولها. وذلك هو دور الصناعة الحقيقي في النمو الحضري (بيار جورج، 1979، ص 96).

وفي تناوله للعلاقة بين التصنيع و النمو الحضري قدم "مانويل كاستل" تحليلا سوسيولوجيا وضح فيه هذه العلاقة منذ انطلاق الثورة الصناعية. فبين أن التصنيع في بداية الثورة الصناعية استغل المجال الحضري استغلالا فاحشا دون أن يساهم في تطويره مستغلا الظروف السائدة في تلك المرحلة، كعدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية للأفراد إضافة إلى الهروب من العقبات الطبيعية في ظل الوضع التكنولوجي الذي ميز تلك المرحلة. أما في المرحلة الموالية والتي مثلت مرحلة التطور التكنولوجي والذي سمح بتحرر النشاط الصناعي من الحتميات الطبيعية ومن محدودية الإمكانيات فقد ارتبط التصنيع بالمجال الحضري لوقوعه في قبضة القوى

العاملة عالية التأهيل التي فرضت شروطها خاصة ما تعلق بالتواجد قرب المراكز الحضرية التي تضمن توفر مختلف الخدمات. بالإضافة لذلك فقد ارتبط التصنيع بمراكز البحث والمخابر والجامعات (محمد بومخلوف، 2002، ص 105).

ويضيف "كاستلز" أن المدينة ليست مجرد موقع متميز في منطقة حضرية ما، بل هي في واقع الأمر جزء لا يتجزأ من عملية الاستهلاك الجماعي وهو من المكونات الجوهرية للرأسمالية الصناعية. وليست المدارس وخدمات النقل والمواصلات ومرافق الترفيه إلا وسائل يقوم من خلالها الناس باستهلاك منتجات الصناعة الحديثة بصورة جماعية ... وعلى هذا الأساس فان الهيئة المادية الفيزيقية للمدينة هي المحصلة الطبيعية لقوى السوق. (انتوني غدنز، ترجمة فايز الصباغ، 2005، ص 602).

كما وشدد "هارفي" على أن التحضر يمثل جانبا واحدا من البيئة المستحدثة التي نشأت عن انتشار الرأسمالية الصناعية. ففي المجتمعات التقليدية كان التمايز قائما بوضوح بين المدينة والريف. أما في العالم الحديث فقد أوشكت خيوط التمايز على الاضمحلال بين هذين الطرفين بفعل الصناعة. مما أدى إلى تقليص الفوارق بين الريف والمدينة (انتوني غدنز، ترجمة فايز الصباغ، 2005، ص 601).

إن المؤرخين للحركة الصناعية وعلاقتها بالمجالات الحضرية ينطلقون من التجارب التاريخية للتوطين الصناعي ويؤكدون على علاقة التبعية المتبادلة بينهما(محمد بومخلوف، 2002، ص 106).حيث استعملت المجالات الحضرية في البداية كأنسب المجالات للتوطن الصناعي لكونها تجسد وتتوفر على وسائل الاستهلاك الجماعية كما أنها المجال المتوفر على الوسائل الثقافية ووسائل الراحة إضافة لتركز مراكز البحوث والجامعات به. ثم تحولت هذه العلاقة إلى تبعية لمجال الحضري للتصنيع بسبب ما يستحدثه من وظائف و خدمات وحراك سكاني ونمو عمراني بالمناطق التي يحل بها.وفي ذلك يقول "لوفافر هنري"لقد أصبح التحضر يبدو كمادة ثانوية تابعة للتصنيع الذي أصبح يمثل أهم عوامل الحراك الاجتماعي والنمو الحضري.

ومن جهة أخرى تميزت المرحلة الأولى للتصنيع بالتركز في المجالات الحضرية للاستفادة منها في ظل ما كان يعرف بالحتميات الطبيعية. أما المرحلة الثانية فتميزت بلامركزية التصنيع خصوصا مع تدخل الدول بصفة مباشرة وفرض أنماط جديدة للتوطين الصناعي، إضافة لما أتاحه التطور التكنولوجي من فرص للتغلب على العقبات.وهو ما انعكس مباشرة على عملية التحضر من حيث ظهور مراكز حضرية جديدة تتمثل في المدن الصناعية.

ومنه يمكن الحديث عن علاقة تلازم بين التصنيع و النمو الحضري فكل ما يطرأ من تغييرات و تحسينات على التصنيع وتكنولوجياته ينعكس بصفة مباشرة على العمران الحضري وهذا ما يؤكده تاريخ الصناعة عبر مراحلها المختلفة وتاريخ التحضر الصناعي ويمكن ملاحظة ذلك بالخصوص في العهد الأول للثورة الصناعية وكيف أثرت اكتشافات الطاقة على توطن الصناعات وفي العهد الحديث وكيف أثرت الثورة التكنولوجية على توطن الصناعات وتشتتها في مختلف بلاد العالم(محمد بومخلوف، 2002، ص 112).حيث

تأثرت عمليات التوطين الصناعي مع ما يتبعها من نمو حضري تأثرا كبيرا بالتكنولوجيا الحديثة التي خلصتها من حتميات التوطن كالحتميات الطبيعية وحتمية القرب من مصادر الطاقة و من أماكن التوزيع للمنتجات.

وعليه يمكن الحديث عن علاقة تبعية وأثر متبادل بين التصنيع و النمو الحضري. فالصناعة ظاهرة حضرية لا توجد إلا في أهل الحضر كما النمو الحضري ظاهرة صناعية من حيث ما يتبع التصنيع من نمو للمدن أو نشأة مدن أخرى .

6. التصنيع و النمو الحضري بين التجربة الغربية وواقع الدول النامية:

1.6. التصنيع و النمو الحضري في الدول المتقدمة:

أثر التطور التكنولوجي الكبير الذي عرفته الدول الصناعية المتقدمة تأثيرا كبيرا على أنماط التحضر والنمو الحضري، كما أثر على نمو المدن القائمة وعلى نمو الأطراف والضواحي. حيث أن انطلاق هذه الدول في عملية التصنيع جاء مبكرا مقارنة بالدول النامية حديثة العهد بالتصنيع. لذا فقد امتلكت هذه الدول كل الفرص التي سمحت لها بتطوير خبراتها مع كل تجربة تمر بها. وانعكس ذلك من خلال تتبع العلاقة بين التصنيع والنمو الحضري حيث يمكن إلى حد كبير تشبيه ظروف المراحل الأولى للتصنيع بالدول المتقدمة بالظروف الحالية للمجتمعات النامية. لكن طول العهد بالتصنيع مكن هذه الدول من استدراك السلبيات التي أنتجتها المراحل الأولى للتوطن الصناعي. واتجهت نحو ابتكار أنجع الخطط والأساليب للاستفادة من تبعية النمو الحضري للتصنيع بتوجيه العمليات الصناعية لخدمة أهداف السياسات الحضرية ما مكنها من إيجاد مراكز صناعية أو مدن صناعية جديدة وبذلك تمكنت من ترتيب الخريطة الحضرية والعمرانية و استخدام التصنيع كأهم وسيلة لذلك.

ثم ومع السبق التكنولوجي الذي تمكنت من تحقيقه فقد ظهرت حقائق جديدة تتعلق بالتوطن الحضري والعمران. حيث كان للتطور المذهل في البنى التحتية وتعميمها كتطور الشبكات الكهربائية والموارد المائية وتكنولوجيا الاتصال والتواصل الحديثة كالهاتف والهاتف المحمول وشبكات التواصل الاجتماعي عبر الانترنيت إضافة إلى التطور الكبير في تكنولوجيا النقل من ابتكار أحسن الوسائل وأسرعها عبر العصور مع هيكلة شبكات الطرق والسكك الحديدية وتذليل جميع العقبات. ووصل الأمر إلى شغل مناصب العمل والتسيير وخدمات البيع والشراء ودفع الفواتير عن بعد. وكل ذلك مثل بوابة نحو الانتشار الصناعي والسكاني والعمراني نحو ضواحي المدن وأطرافها، بل ونحو المناطق الريفية. ما جعل الأفراد في غنى عن القرب من مراكز العمل أو مراكز الترفيه والتسوق وعن القرب من الأسر والعائلات القرابية فشبكات الاتصال ووسائل التنقل وامتلاك السيارات سهل من الاتصال بأي مكان. كما مكن هذا التطور من القضاء على الحتميات السابقة لعمليات التوطين الصناعي .وقدم "مانويل كاستل" تحليلا دقيقا بين فيه اثر الابتكارات التكنولوجية على توزيع النشاطات الاقتصادية جغرافيا فلم تعد مسالة الوزن أو السعر أو الحجم أو سرعة الوصول أمورا مطروحة كما كانت من قبل مما يعني القرب شيئا فشيئا من نهاية مركز المدينة(محمد بومخلوف، 2002، ص 113).

إن مستوى التطور التكنولوجي الذي بلغته الدول الصناعية المتقدمة قد سمح لمختلف المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والتجارية بالتشتت الجغرافي مع الحفاظ على استمرار تكاملها الوظيفي. ودليل ذلك ما يحدث في ربوع العالم من استثمارات لشركات ضخمة عابرة للقارات مع تركز مقراتها الإدارية في مناطق بعيدة عنها. وسمح هذا التطور للنشاطات الصناعية بالانتشار نحو الضواحي والأطراف أو نحو مناطق اصغر. هذا ويمكن الإشارة إلى تلاشي النظرة التقليدية للمدن بصورة كبيرة في المجتمعات المتقدمة، فقد أصبحت المشاكل الحضرية أكثر وضوحا ولم تعد المدينة تمثل مركز الجذب و الحياة المثالية(عبد الغني عادل، سهام صديق خروفة، 2008، ص 15). ودخل النمو الحضري في السنوات الأخيرة مرحلة جديدة وتميز بمعدلات نمو بطيئة وأكثر انخفاضا مقابل نمو سكاني وعمراني سريع في المناطق المحيطة بالمدن.وبعبارة أوضح تميزت آخر مراحل النمو الحضري بالتخلخل السكاني نحو الأطراف كاتجاه مضاد لمراحل التركز السكاني ولم تعد مراكز المدن تمثل مراكز جذب للسكان ولا للأنشطة الصناعية.وبدأ الاتجاه نحو الضواحي والأرياف.ويمكن القول أن الثورة التكنولوجية التي عرفتها الدول الصناعية المتقدمة بصفة خاصة قد جعلت من التشتت الصناعي و الحضري شيئا ممكنا وانه لم يبق أي مبرر يدعوا إلى المركزية الصناعية و المركزية الحضرية(محمد بومخلوف، 2002، ص 116).

2.6. التصنيع و النمو الحضري في الدول النامية:

اتجهت غالبية الدول النامية بعد تحقيق استقلالها السياسي مباشرة نحو التصنيع كأهم خيار لبعث عمليات التنمية. وأصبح التصنيع سمة تميز الدول النامية التي اتخذت الدول الغربية مثالا لها خاصة بعد كل ما حققته من الثروة وامتلاك القوة.لذلك فقد مثل التصنيع في الدول النامية الوسيلة المرجوة للقضاء على الفقر والضعف السياسي و التخلف الاجتماعي.

غير أن هذه الدول لم تأخذ في الاعتبار اختلاف المواقف التاريخية والقدرات التكنولوجية وعوامل السبق الزمني والخبرة التي اكتسبتها الدول المتقدمة. ولم تتصور أن الاتجاه نحو التصنيع سوف يتضمن تغيرات وآثار عميقة على مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية(حسن الساعاتي ، 1980، ص 11). وبحكم هشاشة البنى التحتية وضعف الخدمات وكل ما يسمح بالتطور الصناعي اتجهت هذه الدول نحو تكرار المرحلة الأولى التي مرت بها الدول الصناعية المتقدمة وهي مرحلة التركز الصناعي الحضري بتوطين النشاطات الصناعية في المجالات الحضرية. للاستفادة من المزايا التي توفرها هذه المجالات.

ومع مقارنتها بتجربة الدول السباقة إلى التصنيع التي استغلت ظروفا معينة ساعدتها على تغيير الاستراتيجيات المتعلقة بالتصنيع في مرحلة معينة من مراحل تاريخها خصوصا مع ما أتاحته لها إمكانياتها التكنولوجية الحديثة من تطوير في بناها التحتية وتذليل للعقبات الطبيعية و الجغرافية...والتي مكنتها من التوصل لأنجع الأساليب التي تضمن الاستفادة من المزايا التي يقدمها التصنيع بالموازاة مع تجنب كل الآثار الغير مرغوب فيها.فإن غالبية الدول النامية بعيدة كل البعد على الأقل في الوقت الحالي من توفير تلك الظروف على الأقل في المدى القريب.وذلك بالنظر لعوامل وحتميات التوطين الصناعي التي لم تتجاوزها هذه الدول إلى

اليوم.ممثلة في عوامل سياسية و تاريخية وأهمها الإرث الاستعماري الذي تركها متخلفة من جانب البنى التحتية مع سوء التوزيع على مجالاتها الوطنية وضآلة المواقع الصناعية عدا ما كان يخدم المستعمر.إضافة إلى التخلف التكنولوجي والاعتماد المطلق على تكنولوجيا دخيلة عليها والتي فرضت في أغلب الأحيان مناطق توطنها(محمد بومخلوف، 2000، ص 114).

وعليه فإن أسباب المركزية الصناعية الحضرية التي وقعت فيها الدول النامية بصفة عامة تعود إلى الضعف أو التأخر في البنى التحتية بالنسبة لبرامج التصنيع التي أقبلت عليها إضافة إلى التأخر في ميدان الموارد البشرية المؤهلة لتجسيد هذه البرامج. مما يستوجب البحث عن أحسن الظروف للانطلاق في العملية الصناعية المبرمجة والتي لا تتوفر إلا في المجالات الحضرية التي مثلت جاذبية كبيرة لرأسمال نحوها(محمد بومخلوف، 2002، ص 108). وبطبيعة الحال فقد أدت المركزية الصناعية إلى مركزية حضرية بسبب الحراك الاجتماعي نحو المراكز الحضرية التي نمت بصفة مذهلة في خلال عقود قليلة من الزمن وبخاصة المراكز الكبرى كالعواصم.

وتشير دراسات كثيرة إلى أن معظم المشكلات الحضرية في الدول النامية تعود بالأساس إلى المركزية الحضرية الشديدة فيها.كما أنها لا تملك ما يؤهلها للقيام بوظائفها الصناعية ولعل ذلك يرجع بالدرجة الأولى إلى أن هذه المدن لم تقم أصلا للقيام بوظيفة محددة وإنما تبنت عمليات التصنيع فيها بشكل غير مخطط مسبقا وانتهى الأمر لمشاكل كبيرة للنمو الحضري والصناعي معا.كما أن الكثير من المدن في المجتمعات النامية قد نشأت بالأساس في فترات تاريخية سابقة لخدمة أغراض الدول الاستعمارية والتي وضعت بعض بذور الصناعة بها ليس لتنميتها بل لاستغلال مواردها وخيراتها بأقل التكاليف(محمد بومخلوف، 2002، ص 109).

وأدى الإقبال على التصنيع والتنمية الصناعية في الدول النامية إلى عدة ظواهر صناعية وعمرانية وحضرية من أهمها عشوائية التوطين الصناعي والنمو الحضري وعدم التحكم في آليات التوطين الصناعي والتحضر وكأن التاريخ يعيد نفسه. كما يؤكد عدم استفادة الدول النامية من التجارب التي سبقتها بسبب العوائق الاقتصادية والاجتماعية التي واجهتها كضعف البنية التحتية بصفة عامة وضعف الخبرة العلمية والعملية رغم الفرص التي منحها التقدم التكنولوجي العالمي لها(محمد بومخلوف، 2002، ص 109). لكنها تتجه نحو تكرار الأخطاء بل وتزايدت هذه الأخطاء.وبقيت بعيدة عن التحكم والاستفادة مما تمنحه التكنولوجيا الحديثة.

ونلاحظ استمرارية النمو الحضري والحراك السكاني نحو المراكز الحضرية الصناعية بسبب هيمنتها على عوامل الجذب وبخاصة التصنيع مقابل ضعف الفرص في بقية المناطق، والافتقار لوسائل النقل وغلائها، مع الضعف التكنولوجي في التجهيزات والوسائل أبقاها بعيدة عن مسايرة التحولات التي انبثقت عن التطور التكنولوجي في المجتمعات المتقدمة(السيد عبد العاطي السيد، 1996، ص 128).

3.6. مقارنة بين التجربتين:

يرى "انتوني غدنز" أن توسع المناطق الحضرية في البلدان النامية يختلف بصورة صارخة عما نشهده في العالم الصناعي، فالمراكز الحضرية في المجتمعات النامية تواجه مخاطر جسيمة مزمنة مثل التلوث وتردي

المرافق السكنية، وتدهور أنظمة الصرف الصحي وعدم توافر الماء. ويرجع ذلك لاستمرارية توافد الأعداد الضخمة من السكان نحو المدن لاسيما من العمال الزراعيين وغير المهرة. أين يتكدس عشرات الآلاف من الناس في تجمعات عشوائية (انتوني غدنز، ترجمة فايز الصباغ، 2005، ص 606،607).

ولعل أهم سبب لهذا الحراك السكاني الضخم نحو المدن هو البحث عن فرص حياة أفضل والتي يضمنها على الأقل في نظرهم الحصول على فرصة عمل جيدة والتي لا يمكن توفرها إلا في المدن والمراكز الحضرية على اعتبار توطن الصناعة بها والتي أضحت محور الحياة البشرية ككل، وذلك سواء من ناحية فرص العمل المباشرة الناتجة عن قوة حركة التصنيع، أو عن طريق مناصب عمل غير مباشرة عن طريق ماتخلقه حركة التصنيع من حركية اقتصادية وما يتبعها من تركز خدماتي تنعكس آثاره على جميع مناحي الحياة الاجتماعية لسكان المدينة.

كما أن فرص العمل في المجتمعات الحديثة أصبحت ترتكز على الصناعة التي أصبحت بمفهومها الحديث تختلف عن انساق الإنتاج سابقا. حيث أن الصناعة الحديثة قد أصابها التحول والتغير بعد أن أصبحت التكنولوجيا والآلات تمثل قوامها الأساسي أين اتجهت إلى التخلي عن احتياجها الكبير للأيدي العاملة التي عوضتها التكنولوجيا الحديثة. وهو نفس ماحدث في المجتمعات النامية وبالتالي فقد عجزت الصناعة عن احتواء العدد الكبير من الوافدين نحو المراكز الحضرية في المجتمعات النامية وحديثة العهد بالتصنيع. الأمر على العكس تماما من بدايات التصنيع في الدول الصناعية المتقدمة. مما أنتج عجزا كبيرا في توفير العمل واحتواء أعداد السكان المتزايدة يوما عن يوم.

إضافة لذلك وبمقارنة كل من تجربة الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية فإننا نلاحظ:

- اختلاف الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياق السياسي والتاريخي والإمكانيات المادية والبشرية والخبرة الميدانية.
- أن برامج التصنيع في الدول النامية هي برامج حديثة نسبيا مقارنة بالمراحل التي مرت بها البلدان الصناعية. والتي استطاعت تسيير كل مرحلة على حدى للوصول إلى ما هي عليه اليوم من استغلال أحسن لمخرجات الانتشار الصناعي.
- بحكم السبق الزمني والمعرفي والعلمي فقد تمكنت الدول المتقدمة من تنظيم وإحكام السيطرة على العمليات الصناعية والمجالات الحضرية واحتواء المشكلات التي نتجت عن العلاقة الإرتباطية بين التصنيع والتحضر، والتي واجهتها مبكرا.
- عرفت الدول النامية الانتشار الصناعي متأخرة بحكم أوضاعها الاجتماعية الهشة، وظروفها التاريخية الخاصة والتي كانت في اغلبها خاضعة للاستعمار من طرف القوى والدول الكبرى، والتي استقلت في اغلبها حديثا واتجهت مباشرة نحو التصنيع المكثف والسريع الذي أنتج سلسلة من السلبيات المكثفة والسريعة والتي صعبت عملية التحكم فيها.

- يمكن للبلدان النامية أن تستفيد من تجارب البلدان الصناعية في التوطين الصناعي والتخطيط الحضري والبرامج التنموية شريطة الوعي التام والتطبيق الصارم لعمليات تخطيط هادفة تتلاءم مع خصوصياتها التاريخية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية.
- للبلدان النامية فرص أكبر في استغلال التكنولوجيا الحديثة التي قضت على العقبات الطبيعة بشكل شبه تام.
- يمكن للبلدان النامية الاستفادة من السياسات الحضرية الحديثة في الدول المتقدمة والاستخلاص من تجاربها.
- وأخيرا يكمن الاختلاف الأساسي في أن التجربة الغربية عرفت تطورات متوازنة بين التصنيع والتحضر. في حين حدث نمو عشوائي غير منتظم وغير متوازن في البلدان النامية .

7. التصنيع و النمو الحضري في الجزائر:

عرفنا كيف أن كلا من التصنيع والنمو الحضري مثلا ظاهرتين اجتماعيتين لكل منهما خصائصها. وبخاصة من حيث العلاقة بينهما. حيث مثلت المجالات الحضرية أنسب المناطق لانطلاق العمليات الصناعية بما وفرته من شروط الاستمرارية والنمو. كما مثل التصنيع أهم عامل من عوامل النمو الحضري وزيادة معدلاته.

وفي الجزائر تتضح هذه العلاقة جلية بغض النظر عن اختلاف أوضاعها الاقتصادية والسياسية عما سبق. حيث اتجهت مباشرة بعد تحقيق استقلالها السياسي إلى تبني سياسة التصنيع كبوابة الانطلاق نحو النمو الشامل واللحاق بمصاف الدول المتقدمة.

غير أن انطلاق العمليات الصناعية جاء في ظروف صعبة وخضع لعدة حتميات بحكم الخصوصيات التاريخية للدولة الجزائرية انطلاقا من المخلفات الاستعمارية والاقتصاد المنهار وهشاشة البنى التحتية... فكان من الضروري البحث عن أنسب المناطق لإقامة قاعدة صناعية وطنية. والتي مثلت الهدف الرئيسي للدولة الجزائرية المستقلة وهو ما نصت عليه جل المواثيق والمؤتمرات الرسمية انطلاقا من برنامج طرابلس 1962 الى ميثاق الجزائر 1964، فبيان التصحيح الثوري 1965، وبعده الميثاق الوطني ودستور 1976، الى ميثاق 1986، أين تم اعتبار التصنيع بمثابة الركيزة التي من الحتمي ان تقود قاطرة التقدم في البلاد.

وانطلاقا من الأهمية البالغة التي تم إيلاؤها للتصنيع فقد كان الاتجاه بطريقة عفوية أو حتمية نحو المدن والمراكز الكبرى وبخاصة الساحلية منها والتي كانت تحوي على بذور صناعات استعمارية أقيمت لخدمة الاقتصاد الفرنسي كما ارتبطت بسهولة نقلها إلى فرنسا. فشكلت هذه المدن مهد الانطلاق في العمليات الصناعية. و هنا نذكر بصفة خاصة ما سمي بالأقطاب الصناعية الوطنية التي تركزت في ثلاثة محاور رئيسية أولها محور"عنابة، قسنطينة، سكيكدة" وثانيها محور "الجزائر، رويبة، رغاية" وثالثها محور "وهران، أرزيو، مستغانم". وكان التركيز على خلق التوازن بين الشرق، الوسط والغرب مع تحقيق نمو عمراني منسجم بين مناطق الوطن (محمد الهادي لعروق، 1988، ص397).

وعليه فقد كان توطين العمليات الصناعية في المدن و المراكز الكبرى في الشمال الجزائري كحتمية من جهة حيث أن هذه العمليات الصناعية هي التي فرضت أماكن توطنها بما يسمح لها بكفاءة الأداء مع ضمان الاستمرار والنمو. من حيث ملائمة المواقع الجغرافية ومدى توفرها على البنى التحتية وكذا موقعها من محاور الاتصال الوطنية والأجنبية إضافة لتوفرها على المحيط الاستهلاكي والرصيد الكافي من الأيدي العاملة...

وهنا شكلت مدن الموانئ ذات النشأة الاستعمارية آنذاك أنسب المدن لإقامة قاعدة صناعية وطنية. واختيارا من جهة أخرى بناء على هدف تحقيق التوازن بين مناطق الوطن. وهو ما مثل عملية تكرار بطريقة آلية لطرق توطن واستقرار العمليات الصناعية في الدول المتقدمة التي مثلت مهد الثورة الصناعية العالمية.

وفي المقابل وبحكم الدور الحاسم للتصنيع في تنمية المجالات التي يحل بها فقد أصبحت المدن الصناعية الجزائرية هي المدن المهيمنة في كل المجالات. كما أصبحت أكثر المناطق جذبا للسكان، فالملاحظ لعملية النمو الحضري في الجزائر يجد أن هناك ارتباطا كبيرا بين ارتفاع معدلاته في مناطق معينة دون غيرها والسياسة الاقتصادية الوطنية. حيث كان للتغير في القاعدة الاقتصادية للمراكز الحضرية في الجزائر آثارا ديمغرافية بارزة تمثلت في تصاعد حدة النزوح الريفي نحو المدن الصناعية كما ازدادت القدرات الاقتصادية لهذه المدن. وهو ما انعكس في ازدياد سكانها ووصل الأمر إلى عجزها على استيعاب المتوافدين نحوها.

وهنا تشير بعض النسب أن سبب موجات النزوح الريفي نحو المدن هو التوجه العام للسياسة الاقتصادية التي أثرت على سوق العمل حيث نجد (69%) من النازحين هم من الباحثين عن عمل يمثل اغلبهم الفئة النشيطة. وكانت نسبة (81%) منهم تتراوح أعمارهم بين (15و59) سنة (BENACHENHOU Abdelatif, 1979,P22). كما تؤكد المعطيات الإحصائية للتعداد السكاني لعام 1977 أن الاتجاه العام للهجرة في الجزائر من الريف إلى المدينة قدر ب130الف نسمة سنويا خلال الفترة (1977.1973) (BENACHENHOU Abdelatif,1979,P22). وان معدلات الهجرة نحو المدن الصناعية بلغت 5,4% في بعض المدن ووصلت إلى(13%) بمدينة الخروب و (25%) في سيدي موسى بضواحي الجزائر العاصمة (احسن بن ميسي، 1998–1999، ص 87).

وتظهر آثار التصنيع في تدعيم ظاهرة التحضر في الجزائر في ارتفاع عدد مدن التخصص الصناعي من مدينتين سنة 1954 إلى 7 مدن سنة 1966 ثم إلى 16 مركز حضري صناعي سنة 1977 ف 22 مدينة سنة 1987. وهي مدن أنتجتها المراحل الأولى للتصنيع المعتمد على الصناعات الثقيلة والمركبات الضخمة (محمد الهادي لعروق، 1988، ص 232).

كما أن نسب نمو المدن التي توطنت بها الصناعة تؤكد هذا الطرح. فنجد اكبر معدلات النمو الحضري سجلت في المحاور الصناعية التي تم ذكرها سابقا، وسجلت مدينة عنابة مثلا نسبة نمو قدرت ب (81%) . كما بلغت النسبة (79%) في كل من محور (قسنطينة . الخروب عين اسمارة)، أما محور (الجزائر. رويبة. رغاية، سيدي موسى) فوصل معدل النمو إلى (97%) . وفي المحور الثالث (وهران . سينيا . ارزيو) بلغت نسبة النمو (77%) ما بين (1830 و1975)(احسن بن ميسي، 1998–1999، ص 87).

ومع مطلع الثمانينيات اتجهت الجزائر إلى تغيير إستراتيجيتها الاقتصادية وتوجهت نحو تغيير سياسة التصنيع الثقيل بسياسة توزيع الوحدات الصناعية الصغيرة والمتوسطة عبر كامل الرقعة الجغرافية الوطنية كسطيف، قالمة، باتنة، سيدي بلعباس، تيارت، جيجل، بجاية... وهنا يظهر دليل آخر على دعم التصنيع للنمو الحضري حيث تحولت مدينة سطيف التي ازدهرت فيها الأنشطة الصناعية منذ مطلع الثمانينيات على سبيل المثال من المرتبة الخامسة وطنيا عام 1954 إلى المرتبة الثانية وطنيا حسب آخر إحصاء للسكن والسكان (RGPH, 2008). مما يوحي أن هناك ترابطا كبيرا بين فترات التصنيع و الازدهار الحضري (محمد الهادي لعروق، 1988، ص 397).

وتجدر الإشارة هنا إلى عملية التحضر السريعة التي عرفتها الجزائر بسبب التصنيع ترجع كذلك إلى عامل هام هو الرواج الاقتصادي الذي صاحب العمليات الصناعية المكثفة حيث أن أعدادا متزايدة من المهاجرين وان لم يتم استيعابهم جميعا في الصناعة فقد توجهوا نحو قطاعات أخرى كالتجارة والخدمات.

من خلال هذا العرض يتضح جليا أن هناك علاقة ارتباط وثيقة بين عمليتي التصنيع والنمو الحضري في الجزائر، التي تمثل احد دول العالم الثالث ، والمعطيات الوارد سردها تؤكد ميدانيا تكرار المسار الذي عرفته الدول السباقة نحو التصنيع . بطريقة يمكن وصفها بالآلية ، نظرا إلى بعض الحتميات التي تفرضها معطيات ميدانية كان من الصعب التحكم فيها ، على الأقل خلال المراحل الأولى للتصنيع في الدولة الجزائرية الفتية . هذه العلاقة كان لها الأثر البالغ على المجتمع الجزائري من حيث انعكاساتها السلبية والايجابية.

فمن الجانب الايجابي فقد تم تحقيق بعض الأهداف المسطرة ضمن مختلف البرامج التي انطلقت الدولة في تنفيذها، فقد تمكنت هذه السياسة من توفير وخلق آلاف مناصب العمل في القطاع الصناعي والقطاعات الأخرى. زيادة على بعث حركية اقتصادية وخدماتية كبيرة بمناطق التوطين الصناعي التي أضحت بمثابة الأقطاب الجاذبة لرؤوس الأموال وللكفاءات والطاقات البشرية. وبعث حركية كبيرة في نشر مراكز التعليم والجامعات .

غير انه ومن جانب آخر فقد انتشرت عديد السلبيات في المدن وفي المراكز الحضرية أو الريفية على السواء، تجلى ذلك في عديد المشكلات المطروحة إلى يومنا هذا لعل أبرزها على الصعيد الاقتصادي هجر الكثير من المناطق الريفية ذات الطابع الفلاحي كنتيجة حتمية للحراك السكاني الهائل نحو المدن والذي تعتبر عملية التركز الحضري أهم مسبباته من خلا استئثار المراكز الحضرية بجل الإمكانيات والخدمات التعليمية والصحية والإدارية. وما انجر عنه من إهمال تام للأنشطة الزراعية والفلاحية كمشكلة مطروحة إلى اليوم، بالرغم من الإمكانيات الضخمة التي تسخر بها الجزائر، وبالرغم من برامج الإنعاش الفلاحي وصرف الأموال الطائلة من اجل إعادة بعث القطاع الفلاحي.

إضافة لذلك ومن الناحية العمرانية فقد أضحت اغلب المدن الجزائرية تعاني من الضغط السكاني والطلب الكبير على المساكن، مقابل النقص الفادح في العقارات والمساكن وانتشار المضاربة بها. حيث ومع بداية الثمانينيات ظهر جليا ما يعرف بأزمة السكن في الجزائر. (خير الله عصار، 1994، ص 9). هذه الأزمة التي حدثت بطريقة تراكمية منذ ستينيات القرن الماضي وذلك بسبب استمرارية تيارات الهجرة الريفية نحو المدن

بشكل كبير. زيادة على الانفجار الديمغرافي وتضاعف عدد سكان الجزائر بأكثر من ثلاث مرات خلال خمسين سنة (بنجامين ستورا، ترجمة صباح ممدوح كعدان، 2012، ص 115). مع ضعف جهاز الإنتاج في قطاع البناء. وانعدام تنظيم الإنتاج الخاص بمواد البناء ونقص الكفاءة والمتخصصين حيث يتم اللجوء الى يومنا هذا إلى المؤسسات والشركات الأجنبية الصينية والتركية والايطالية والفرنسية على الخصوص. إضافة إلى سوء التوزيع على المجال.

وتعاني المدن الجزائرية كذلك من ارتفاع الكثافة و الإكتضاض السكاني. ضف أن بعض المدن كالجزائر العاصمة ، عنابة وقسنطينة وهي مدن التخصص الصناعي تعاني من تدهور حاد في مراكزها حيث تصعب عمليا القيام بصيانة البنايات إضافة إلى غزوها بالأبنية الحديثة مما يشكل خطر زوال صروح هامة مرتبطة بتاريخ البلاد و حضارتها وفنون عمارتها.

أما فيما تعلق بالمشاكل ذات الطابع الاجتماعي فإنها تتمثل على الأغلب في نقص فرص العمل بحكم الكثافة السكانية الكبيرة في مراكز المدن وانتشار البطالة. ما أدى إلى تنامي الأنشطة الموازية.

هذا كله مع مشكلة توسع المدن على حساب الأراضي الزراعية الخصبة . حيث أن اغلب مدن إقليم الشمال الجزائري تقع في وسط فلاحي على أراض خصبة(بشير التيجاني، 2000، ص 63).وتم القضاء على سهول بأكملها كما هو الحال مثلا بمدينة الجزائر العاصمة ومدينة البليدة اللتان تتوسعان يوميا على حساب سهل متيجة الذي يعتبر من أخصب الأراضي الزراعية في الجزائر.

وأخيرا فقد أصبحت المدن الجزائرية تشكو من مشاكل نقص أو انعدام الكثير من أنواع الخدمات الضرورية للحياة الحضرية. خاصة مع محدودية طاقة المدن أمام الأعداد المتزايدة للسكان لدرجة الاختناق(بشير التيجاني، 2000، ص 63). وأصبحت المعاناة مع النقل والاختناقات المرورية مثلا ونقص الهياكل وعدم شمولية الخدمات الصحية ونقص المساحات الخضراء أمرا حتميا ومألوفا لدى ساكنيها.

8. خاتمة :

من خلال ما ورد سابقا ، يمكن القول أن كلا من عمليتي التصنيع والنمو الحضري تمثلان عمليتان اجتماعيتان شاملتان ، بالنظر للانعكاسات التي تخلفانها في المجتمع الذي تحلان فيه .

كما يمكن القول أن هناك علاقة تبعية وارتباط بين ظاهرتي التصنيع والنمو الحضري بحكم اعتماد كل منهما على الأخرى ، حيث مثلت المستوطنات الحضرية انسب المناطق لإقامة القواعد الصناعية ، كما مثلت المنشات الصناعية عامل جذب لموجات الهجرات البشرية نحو المناطق الحضرية .

هذه العلاقة التي كان لها العديد من الايجابيات والسلبيات على حد سواء والتي لمسنا استمرارها حتى العصر الحديث في معظم الدول السائرة في طريق النمو وجب توظيفها في إطار سياسات وطنية قد تكون هادفة نحو تحقيق التوزيع الأمثل للسكان في الخرائط الجغرافية للدول . بما يضمن تحقيق التنمية الشاملة لربوع الأوطان .

وبصفة خاصة لا تزال اغلب الدول النامية تعاني العجز التام عن إيجاد آليات شاملة للتطوير الاجتماعي والاقتصادي.

9. قائمة المراجع :

1. الكتب:

- BENACHENHOU Abdelatif (1979), L'exode rural en Algérie, CREA, Algérie .
- السيد عبد العاطي السيد، (1996)، التصنيع والمجتمع:دراسة في علم الاجتماع الصناعي، مصر، دار المعرفة الجامعية.
- أنتوني غدنز، ترجمة فايز الصباغ، (2005)، علم الاجتماع، لبنان، المنظمة العربية للترجمة ومؤسسة ترجمان.
- بدوي احمد زكي، (دون سنة النشر)، معجم المصطلحات الاجتماعية، مصر، مكتبة البناء.
- بشير التيجاني، (2000)، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية.
- بنجامين ستورا، ترجمة صباح ممدوح كعدان (2012)، تاريخ الجزائر بعد الاستقلال، سوريا، مطابع وزارة الثقافة الهيئة العامة السورية للكتاب.
- بيار جورج، ترجمة صياري جيلالي، (1979)، السكان و الاستيطان، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.
- حسن الساعاتي، (1980)، التصنيع والعمران: بحث ميداني للإسكندرية، لبنان ، دار النهضة العربية.
- حسن عبد الباسط، (1982)، علم الاجتماع الصناعي، مصر، دار غريب،القاهرة.
- حسين رشوان عبد الحميد احمد، (2005) ،التخطيط الحضري دراسة في علم الاجتماع، مصر، مركز الاسكندرية للكتاب.
- عبد الغني عادل، سهام صديق خروفة، (2008)، الاقتصاد الحضري،الاردن، دار صفاء للنشر والتوزيع.
- عبد الرحمان بن خلدون، (2007)، المقدمة، لبنان، دار الفكر للطباعة.
- عبد المجيد عبد الرحيم، (1976)، علم الاجتماع الحضري، مصر، المكتبة الانجلومصرية.
- عبد المنعم شوقي، (1976)، مجتمع المدينة: الاجتماع الحضري ، لبنان، دار النهضة العربية.
- غريب سيد احمد، (2006)، علم الاجتماع الحضري ، مصر، دار المعرفة الجامعية.
- محمد الدقس، (دون سنة النشر)، التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، فرنسا، مجدلاوي.
- محمد بومخلوف، (2002)، التحضر ، الجزائر، شركة دار الأمة للطباعة و النشر.

- محمد بومخلوف، (2000)، التوطين الصناعي في الفكر والممارسة، الجزائر، دار الامة للطباعة والنشر.
- محمد عباس ابراهيم، (1986)، التصنيع والمدن الجديدة دراسة انتروبولوجية لمدينة كيما، مصر، دار المعرفة الجامعية.

2. **الرسائل والأطروحات:**

- احسن بن ميسي، (1998–1999)، التحضر والتصنيع في الجزائر حالة الإقليم الشمالي الشرقي، رسالة دكتوراه، معهد علوم الأرض، جامعة قسنطينة، الجزائر.
- احمد بوذراع، (1989)، المناطق المتخلفة بمدن العالم الثالث رسالة دكتوراه، كلية الاداب، جامعة القاهرة، مصر.
- محمد الهادي لعروق، (1988)، عملية التحضر في الشرق الجزائري ، رسالة دكتوراه، جامعة الإسكندرية.

3. **المقالات:**

- خير الله عصار، (1994)، تنظيم التنمية و البحث الاجتماعي، حالة الجزائر، مجلة الثقافة، الجزائر، عدد130.

4. **التقارير:**

- R G P H, 2008.
- جبهة التحرير الوطني، (1976)، الميثاق الوطني، مصلحة الطباعة للمعهد التربوي الوطني الجزائري، الجزائر.